مجموع فتاوى

شيخ الإسلام أحمد بن تيمية

«قدس الله روحه»

جمع وترتيب

عبد الرحمن بن محمد بن قاسم «رحمه الله»

وساعده ابنه محمد «وفقه الله»

المجلد الرابع

طبع بأمر

خادم الحرمين الشريفين الملك فهد بن عبد العزيز آل سعود

أجزل الله مثوبته

وزارة الشؤون الإسلامية والأوقاف والدعوة والإرشاد

بالمملكة العربية السعودية

انظر المفاضلة بين أهل الحديث وأهل
الكلام ص ٧٥ / ١ / ٩ ع

وبراهينهم على معارفهم وعلومهم ، وهذا يدخل فيه كل من خالف شيئاً من السنة والحديث ؛ من المتكلمين والفلاسفة . فالكلام فى هذا المقام واسع لا ينضبط هنا ، لكن المعلوم من حيث الجملة : أن الفلاسفة والمتكلمين من أعظم بنى آدم حشواً وقولا للباطل ، وتكذيباً للحق فى مسائلهم ودلائلهم ؛ لا يكاد — والله أعلم — تخلو لهم مسألة واحدة عن ذلك .

وأذكر أنى قلت مرة لبعض من كان ينتصر لهم من المشغوفين بهم — وأنا إذ ذاك صغير قريب العهد من الاحتلام — كل ما يقوله هؤلاء ففيه باطل ، إما فى الدلائل وإما فى المسائل ، إما أن يقولوا مسألة تكون حقاً لكن يقيمون عليها أدلة ضعيفة ، وإما أن تكون المسألة باطلا . فأخذ ذلك المشغوف بهم يعظم هذا ، وذكر «مسألة التوحيد» ، فقلت : التوحيد حق . لكن اذكر ماشئت من أدلتهم التى تعرفها حتى أذكر لك ما فيه . فذكر بعضها بحروفه حتى فهم الغلط وذهب إلى ابنه ـ وكان أيضاً من المتعصبين لهم ـ فذكر ذلك له قال فأخذ يعظم ذلك على ، فقلت : أنا لا أشك فى التوحيد ، ولكن أشك فى هذا الدليل المعين . ويدلك على ذلك أمور : ـ

أحدها : أنك تجدهم أعظم الناس شكا واضطرابا ، وأضعف الناس علماً ويقينا ، وهذا أمر يجدونه فى أنفسهم ويشهده الناس منهم ، وشواهد ذلك أعظم من أن تذكر هنا . وإنما فضيلة أحدهم باقتداره على الاعتراض والقدح والجدل ومن المعلوم : أن الاعتراض والقدح ليس بعلم ولا فيه منفعة ، وأحسن

أحوال صاحبه : أن يكون بمنزلة العامى ، وإنما العلم فى جواب السؤال . ولهذا تجد غالب حججهم تتكافأ ، إذ كل منهم يقدح فى أدلة الآخر .

وقد قيل : إن الأشعرى ـ مع أنه من أقربهم إلى السنة والحديث وأعلمهم بذلك ـ صنف فى آخر عمره كتابا فى تكافؤ الأدلة يعنى أدلة [علم] الكلام ، فإن ذلك هو صناعته التى يحسن الكلام فيها ، وما زال أئمتهم يخبرون بعدم الأدلة والهدى فى طريقهم ، كما ذكرناه عن أبى حامد وغيره ، حتى قال أبو حامد الغزالى « أكثر الناس شكا عند الموت أهل الكلام » .

وهذا أبو عبد الله الرازى من أعظم الناس فى هذا الباب ـ باب الحيرة والشك والاضطراب ـ لكن هو مسرف فى هذا الباب ؛ بحيث له نهمة فى التشكيك دون التحقيق ، بخلاف غيره ؛ فإنه يحقق شيئا ويثبت على نوع من الحق ، لكن بعض الناس قد يثبت على باطل محض ، بل لا بد فيه من نوع من الحق . وكان من فضلاء المتأخرين وأبرعهم فى الفلسفة والكلام : ابن واصل الحموى ، كان يقول : « أستلقى على قفاى وأضع الملحفة على نصف وجهى ، ثم أذكر المقالات ، وحجج هؤلاء وهؤلاء واعتراض هؤلاء وهؤلاء حتى يطلع الفجر ، ولم يترجح عندى شىء » ولهذا أنشد الخطابى .

حجج تهافت كالزجاج ، تخالها حقا ؛ وكل كاسر مكسور

فإذا كانت هذه حال حججهم فأى لغو باطل وحشو يكون أعظم من هذا ؟

وكيف يليق بمثل هؤلاء أن ينسبوا [إلى الحشو] أهل الحديث والسنة ؟ الذين هم أعظم الناس علما ويقيناً وطمأنينة وسكينة ، وهم الذين يعلمون ، ويعلمون أنهم يعلمون ، وهم بالحق يوقنون لا يشكون ولا يمترون .

فأما ما أوتيه علماء أهل الحديث وخواصهم من اليقين والمعرفة والهدى : فأمر يجل عن الوصف . ولكن عند عوامهم من اليقين والعلم النافع ما لم يحصل منه شيء لأئمة المتفلسفة المتكلمين . وهذا ظاهر مشهود لكل أحد .

غاية ما يقوله أحدهم : إنهم جزموا بغير دليل ، وصمموا بغير حجة ، وإنما معهم التقليد . وهذا القدر قد يكون فى كثير من العامة . لكن جزم العلم غير جزم الهوى . فالجازم بغير علم يجد من نفسه أنه غير عالم بما جزم به ، والجازم بعلم يجد من نفسه أنه عالم ؛ إذ كون الإنسان عالماً وغير عالم مثل كونه سامعاً ومبصراً وغير سامع ومبصر ، فهو يعلم من نفسه ذلك : مثل ما يعلم من نفسه كونه محباً ومبغضاً ومريداً وكارها ، ومسروراً ومحزونا ، ومنعماً ومعذباً ، وغير ذلك . ومن شك فى كونه يعلم مع كونه يعلم - فهو بمنزلة من جزم بأنه علم وهو لا يعلم ، وذلك نظير من شك فى كونه سمع ورأى ، أو جزم بأنه سمع ورأى مالم يسمعه ويراه .

والغلط أو الكذب يعرض للإنسان فى كل واحد من طرفى النفى والإثبات ، لكن هذا الغلط أو الكذب العارض لا يمنع أن يكون الإنسان جازما بما لا يشك فيه من ذلك ، كما يجزم بما يجده من الطعوم والأراييح ، وإن كان قد يعرض له من الانحراف ما يجد به الحلو مراً .